

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



خادم الحرمين الشريفين
الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود



صاحب السمو الملكي
الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود
النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء
ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام

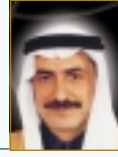


صاحب السمو الملكي
الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود
ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء
ورئيس الحرس الوطني



المحتويات

٥ تقديم معالي وزير المالية والاقتصاد الوطني



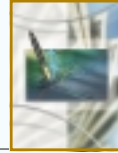
٧ كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة



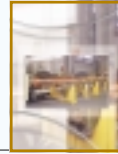
٨ استعراض الإدارة لإنجازات الصندوق



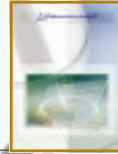
١٧ اتجاهات ومؤشرات الاقتصاد العالمي والمحلي



٢٣ صناعة الصلب بالمملكة



٢٨ الجداول





تقديم معالي وزير المالية والإقتصاد الوطني



اكتسب الصندوق خبرة وقدرة فنية تمكنه من التعامل بكفاءة مع المستجديات، يدعم ذلك ما يتوفر له من كوادر وطنية مؤهلة علمياً ومدربة فنياً، حيث أثمرت جهود الصندوق في التدريب والتأهيل بأن أصبحت جميع الوظائف الإدارية والفنية العليا يشغلها مواطنون ، مما أسهم في ثبات وتيرة الأداء المميز الذي حافظ عليه الصندوق منذ تأسيسه وحتى الآن.

وختاماً فإنه لا يسعني إلا أن أقدم خالص الشكر والتقدير لمجلس إدارة الصندوق وإدارته التنفيذية وجميع منسوبيه على تفانيهم في خدمة هذا البلد الكريم في ظل التوجيهات الحكيمة من حكومة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني والتي تولى الصندوق العناية والرعاية والدعم.

والله ولي التوفيق.

وزير المالية والإقتصاد الوطني

د. ابراهيم بن عبدالعزيز العساف

يطيب لي أن أقدم التقرير السنوي للصندوق للعام المالي ١٤٢٢/١٤٢٣ هـ والذي يعكس بجلاء ثقة المستثمرين المحليين والأجانب بمتانة الاقتصاد السعودي وسلامة النهج الذي تتخذه الدولة حيال المستجديات والمتغيرات الكثيرة التي يواجهها الاقتصاد المحلي والدولي.

فقد ارتفع عدد القروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه عام ١٣٩٤ هـ حتى نهاية هذا العام ١٤٢٢/١٤٢٣ هـ إلى (٢٤٨٣) قرصاً باعتمادات بلغت (٤٢,٠٧٥) مليون ريال، مما ساهم في إنشاء (١٨١٨) مشروعاً صناعياً منتشرة في أنحاء المملكة.

اعتمد الصندوق خلال العام المالي ١٤٢٢/١٤٢٣ هـ (٩٠) قرصاً وذلك للمساهمة في إنشاء (٤٠) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (٥٠) مشروعاً صناعياً قائماً باعتمادات مالية بلغت (١,٨١٥) مليون ريال وذلك بارتفاع نسبته ١٦٪ عن اعتمادات العام المالي السابق.

إنني على ثقة كبيرة باستمرار مسيرة العطاء التي يقدمها الصندوق للمستثمرين في القطاع الصناعي المحلي، فلقد



كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة



تفاصيلها في ثنايا هذا التقرير - استمرار وتنامي الثقة بقوة وحيوية الاقتصاد الوطني لدى المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء.

لقد دأبت إدارة الصندوق على توفير فرص التدريب المتخصص في مجالات عمله المختلفة للكوادر البشرية مما ساهم بشكل كبير في تطوير أدائه كمأً ونوعاً خلال مسيرته الحافلة بالعطاء لخدمة القطاع الصناعي المحلي، وإنني أجدتها فرصة لتقديم الشكر والتقدير لإدارة الصندوق وجميع العاملين فيه لما يبذلونه من جهود ظلت على مدى السنوات الماضية رمزاً للعطاء والتفاني في ظل الدعم السخي الذي يجده الصندوق من مقام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني حفظهم الله واهتمام ومتابعة معالي وزير المالية والإقتصاد الوطني.

يشرفني تقديم التقرير السنوي للصندوق للعام المالي ١٤٢٢/١٤٢٣ هـ والذي شهد زيادة كبيرة في حجم الإقراض وتنوع المشاريع الصناعية المستفيدة من خدمات الصندوق، الأمر الذي يبرهن على عدم دقة ما يثار حيال مناخ الاستثمار في المملكة والمنطقة وخصوصاً الاستثمار الصناعي.

لقد بلغت اعتمادات الصندوق خلال هذا العام (١.٨١٥) مليون ريال أي بزيادة قدرها ١٦٪ عن اعتمادات العام الماضي، وقد قدمت هذه المبالغ من خلال (٩٠) قرضاً ساهمت في إنشاء (٤٠) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (٥٠) مشروعاً صناعياً قائماً، وقد بلغت نسبة مشاريع التوسعة ٥٦٪ من عدد القروض الممنوحة خلال العام وهذا دليل أكيد على نجاح هذه المشاريع وعلى استمرار ثقة المستثمرين في القطاع الصناعي المحلي.

إن المتتبع لمسيرة الصندوق يرى مدى الثبات في العطاء وقدرته على التكيف مع المستجدات المحلية والخارجية. وتوضح لغة الأرقام بجلاء - والتي يمكن الإطلاع على

رئيس مجلس الإدارة

د. جبارة بن عيد الصريصري

إستعراض الإدارة لإنجازات الصندوق



يتزامن صدور تقرير الصندوق للعام المالي ١٤٢٢/١٤٢٣هـ مع مضي ثمانية وعشرين عاماً على تأسيسه. حيث ساهم الصندوق خلال هذه الفترة مساهمة فعالة في دفع عجلة التنمية الصناعية بالمملكة وذلك من خلال تقديم القروض الميسرة لقطاع الصناعة المحلي بالإضافة إلى الخدمات الإستشارية في المجالات الفنية والمالية والإدارية والتسويقية التي يقدمها الصندوق للمشاريع المقترضة.

وقد بلغ إجمالي عدد القروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه في عام ١٣٩٤هـ وحتى نهاية العام المالي ١٤٢٢/١٤٢٣هـ (٢٤٨٣) قرصاً بقيمة إجمالية قدرها (٤٢,٠٧٥) مليون ريال قدمت للمساهمة في إنشاء (١٨١٨) مشروعاً صناعياً في مختلف أنحاء المملكة. وقد بلغت جملة القروض التي تم صرفها من هذه الإعتمادات (٢٩,٩٤٠) مليون ريال، سدد منها (٢٠,٦٥٨) مليون ريال أي ما نسبته ٦٩٪ من القروض المصروفة.

نشاط الصندوق خلال عام ١٤٢٢/١٤٢٣هـ:

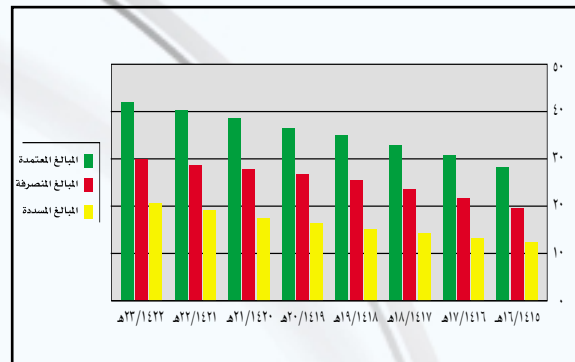
بلغت اعتمادات الصندوق للمشاريع الصناعية خلال العام المالي ١٤٢٢/١٤٢٣هـ (١,٨١٥) مليون ريال، بزيادة قدرها حوالي ١٦٪ عن العام السابق له. كما بلغت قيمة القروض التي قام الصندوق بصرفها خلال العام (١,٢٢٠) مليون ريال، بزيادة بلغت نسبتها حوالي ٢٧٪ عما صرفه الصندوق في العام السابق، أما التسديدات خلال العام فقد بلغت (١,٥٥٢) مليون ريال.

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٢٢/١٤٢٣هـ (٩٠) قرصاً قدمت للمساهمة في إقامة (٤٠) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (٥٠) مشروعاً صناعياً قائماً. وهذه النسبة العالية من عدد القروض الممنوحة لمشاريع التوسعة والتي بلغت حوالي ٥٦٪ تعتبر دليلاً على نجاح المشاريع التي سبق أن أقرضها الصندوق حيث أنها استمرت في توسيع نشاطها وتطوير منتجاتها.

وباستعراض القطاعات الصناعية الرئيسية حسب قيمة القروض الممنوحة لها يتضح ما يلي:

الشكل (١)

قيمة القروض التراكمية المعتمدة من الصندوق والمنصرفة والمبالغ المسددة (ببلايين الريالات)



حجم القروض:

لا زال هذا القطاع يتصدر القطاعات الصناعية الأخرى من حيث قيمة القروض الممنوحة له ، فقد بلغت قيمتها الإجمالية منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية عام ١٤٢٢/١٤٢٣هـ (١٤,٢٠٧) مليون ريال أي ما يمثل ٢٤٪ من إجمالي القروض التي اعتمدها الصندوق خلال تلك الفترة.

المشاريع المعتمدة خلال العام:

اعتمد الصندوق لهذا القطاع خلال العام المالي ١٤٢٢/١٤٢٣هـ (٢٨) قرصاً بلغت قيمتها الإجمالية حوالي (٣٣٠) مليون ريال أي ما يمثل ١٨٪ من إجمالي قيمة القروض المعتمدة خلال العام، وهو بذلك يأتي في المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال العام ، غير أنه يأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد القروض الممنوحة. وقد قدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (١٧) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (١١) مشروعاً صناعياً قائماً.

المشاريع التي دخلت طور الإنتاج خلال العام:

إحتل هذا القطاع المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع التي بدأت الإنتاج خلال العام، فقد بلغ عددها (٢١) مشروعاً في كل من الرياض وجدة ومكة المكرمة والدمام والجبيل والهفوف والخرج وينبع وتبوك. وتقوم هذه المشاريع بتصنيع تشكيلة واسعة من المنتجات المختلفة تشمل الأدوية والعطور ومستحضرات التجميل والكلوروكس والكلور وفوسفات الكالسيوم والفورمالدهايد وراتجات البوليستر والمنظفات وأحبار الطباعة ومواد اللصق وأغطية البلاستيك وموانع الأكسدة وأنابيب البولي إيثيلين والأفلام البلاستيكية والعبوات البلاستيكية للصناعات المختلفة وطباعة وتصفيح رقائق البولي بروبيلين وأكياس البلاستيك وأدوات المطبخ من الأكريليك ومواد التغليف البلاستيكية . وتتضمن هذه المشاريع (١٠) مشاريع صناعية جديدة و (١١) مشروعاً لتوسعة بعض المصانع القائمة، أي أن ما يعادل ٥٢٪ من مشاريع هذا القطاع التي بدأت الإنتاج خلال العام هي مشروعات توسعة لمصانع قائمة.



من بين القروض الجديدة المعتمدة لهذا القطاع قرص قيمته (٩٥) مليون ريال لإقامة مصنع في الجبيل لإنتاج الكربون الأسود الحراري، ويعتبر هذا المصنع الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وقرص قيمته حوالي (٦١) مليون ريال لإقامة مصنع في الدمام لإنتاج غاز الكلور والصودا الكاوية، بالإضافة إلى قرص قيمته (٣٠) مليون ريال لإقامة مصنع في جدة لإنتاج أنابيب البولي إيثيلين عالي الكثافة وأنابيب البولي بروبيلين. كما شملت قروض التوسعة لهذا القطاع قرضين أحدهما قيمته بحدود (٣٣) مليون ريال لتوسعة مصنع في الجبيل يقوم بإنتاج سائل الفورمالدهايد واليوريا فورمالدهايد وراتجات الميلاين فورمالدهايد وقرصاً آخر قيمته (٧) ملايين ريال لتوسعة مصنع في جدة يقوم بإنتاج العبوات والبراميل البلاستيكية مع أغطيتها.

حجم القروض:

تراجع هذا القطاع إلى المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض الممنوحة له إذ بلغت قيمتها بنهاية عام ١٤٢٢/١٤٢٣ هـ (٨,٩١٦) مليون ريال أي ما يمثل ٢١٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية العام المالي المذكور.

المشاريع المعتمدة خلال العام:

بلغت اعتمادات الصندوق لهذا القطاع خلال عام ١٤٢٢/١٤٢٣ هـ (٢٥) قرصاً قيمتها (٤٠٨) مليون ريال أي ما يعادل ٢٢٪ من قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام، وهو بذلك يأتي في المرتبة الثانية من حيث عدد وقيمة القروض المعتمدة خلال العام. وقد قدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (١٣) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (١٢) مشروعاً صناعياً قائماً.

من بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال العام قرص قيمته (١٠٣) مليون ريال لإقامة مصنع في بحرة بجدة يعتبر الثاني من نوعه في المملكة لإنتاج كتل الحديد من الخرقة وحديد التسليح، وقرص آخر قيمته (٩٠) مليون ريال لإقامة مصنع في منطقة بحرة لإنتاج قضبان حديد التسليح بالإضافة إلى قرص قيمته (٢٢) مليون ريال لإقامة مصنع في الدمام لإنتاج أنابيب الصلب الملحومة حلزونياً. كما شملت قروض التوسعة قرصاً قيمته (٤٤) مليون ريال لتوسعة مصنع في الدمام يقوم بإنتاج قطاعات الألمنيوم المشكلة بالثق وآخر قيمته (٣٢) مليون ريال لتوسعة مصنع في الخرج لإنتاج القطاعات الحديدية المسحوبة على الساخن وأسياخ حديد التسليح وألواح الصاج المسحوبة على البارد.

المشاريع التي دخلت طور الإنتاج خلال العام:

يأتي هذا القطاع في المرتبة الثالثة من حيث عدد المشاريع التي بدأت الإنتاج خلال عام ١٤٢٢/١٤٢٣ هـ، فقد بلغ عددها (١١) مشروعاً في كل من الرياض وجدة والدمام. وتقوم هذه المشاريع بإنتاج أعمدة الكهرباء والهاتف والكتل الحديدية من الخرقة والفلنجات ولوازم الأنابيب والأسقف المعلقة والسقالات الحديدية ومكيفات الفريون وأجهزة التكييف المركزي وقطع الغيار الميكانيكية والكبائن الرقمية ووحدات تحلية المياه والألياف البصرية. وتتضمن هذه المشاريع (٨) مشاريع جديدة و(٣) مشاريع توسعة لمصانع قائمة.



حجم القروض:

من بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال العام قرض قيمته (٢٠٠) مليون ريال لإقامة مصنع في ينبع لإنتاج زيت فول الصويا وكسب فول الصويا وقشور البذور وقرض آخر قيمته (١٥٠) مليون ريال لإقامة مصنع في الرياض لإنتاج الورق الخاص بعلب الكرتون المزدوج (الدوبلكس) بالإضافة إلى قرض قيمته (٦٦) مليون ريال لإقامة مصنع في جدة لإنتاج المياه المحلاة من مياه البحر ، كما شملت قروض التوسعة قرصاً قيمته (١٠٠) مليون ريال لتوسعة مصنع في الخرج يقوم بإنتاج الحليب واللبن والأجبان ومشتقات الحليب وقرصاً آخر قيمته (٨٤) مليون ريال لتوسعة مصنع في الدمام يقوم بإنتاج اللفات الورقية الكرتونية.

المشاريع التي دخلت طور الإنتاج خلال العام:

يأتي هذا القطاع في المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع التي بدأت الإنتاج خلال عام ١٤٢٢/١٤٢٣ هـ ، حيث بلغ عددها (١٢) مشروعاً في كل من الرياض وجدة والدمام والهفوف والخرج وسكاكا . وتقوم هذه المشاريع بتصنيع منتجات متعددة تشمل منتجات الألبان والعصير وزيت الزيتون والملابس الجاهزة والأقمشة غير المنسوجة والخيوط القطنية والأعلاف والنماذج ذاتية اللصق والورق المشرب بالفينول وألواح الفورمايكا والفيبر وورق الكرافت. وتمثل مشروعات التوسعة (٥٨٪) من هذه المشاريع.

احتل هذا القطاع المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض الممنوحة له منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية عام ١٤٢٢/١٤٢٣ هـ، فقد بلغت قيمة القروض الممنوحة له بنهاية العام المذكور (٩,٠٤٧) مليون ريال أي ما يمثل ٢٢٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق.

المشاريع المعتمدة خلال العام:

اعتمد الصندوق لهذا القطاع خلال العام (٢٣) قرصاً بلغت قيمتها (٨٣٨) مليون ريال أي ما يمثل ٤٦٪ من إجمالي قيمة القروض الممنوحة خلال عام ١٤٢٢/١٤٢٣ هـ، وهو بذلك يأتي في المرتبة الأولى من حيث حجم القروض الممنوحة خلال العام. وقد قدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (٧) مشاريع صناعية جديدة وتوسعة (١٦) مشروعاً صناعياً قائماً.



حجم القروض:



بلغ إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق لقطاع الأسمنت بنهاية عام ١٤٢٢/١٤٢٣هـ (٤,٩١٥) مليون ريال أي ما يمثل ١٢٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق بنهاية العام، وهو بذلك يأتي في المرتبة الرابعة من حيث حجم القروض الممنوحة. وقد بلغت المملكة مرحلة الإكتفاء الذاتي من هذه السلعة بل إن بعضاً من المصانع المحلية تقوم بتصدير جزء من منتجاتها إلى الدول المجاورة.

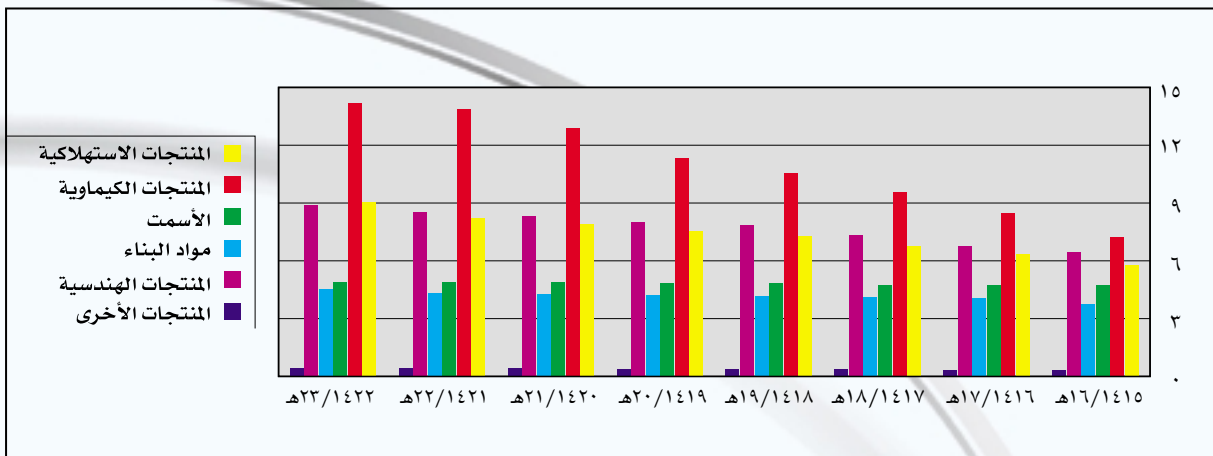
وخلال العام المالي ١٤٢٢/١٤٢٣هـ اعتمد الصندوق قرصاً واحداً لهذا القطاع قيمته حوالي (١١) مليون ريال لتحديث وتحسين نظام التحكم في شركة أسمنت المنطقة الشرقية.

المشاريع المعتمدة خلال العام:

إقتصرت نشاطات الصندوق في هذا القطاع منذ فترة طويلة على تمويل مشاريع التوسعة والتحديث والتطوير فقط،

الشكل (٢)

القيم التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق حسب القطاعات الصناعية الرئيسية (ببلايين الريالات)



حجم القروض:

بلغ إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق لقطاع مواد البناء بنهاية عام ١٤٢٢/١٤٢٣ هـ (٤,٥٥٤) مليون ريال أي ما يمثل ١١٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق للمشاريع الصناعية، وهو بذلك يأتي في المرتبة الخامسة من حيث حجم القروض الممنوحة.

المشاريع المعتمدة خلال العام:

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٢٢/١٤٢٣ هـ (١٢) قرصاً لهذا القطاع بلغت قيمتها (٢١٦) مليون ريال، قدمت للمساهمة في إقامة مشروعين جديدين وتوسعة عشرة مشاريع صناعية قائمة.

من بين المشاريع الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال العام قرص قيمته (٨٠) مليون ريال لإقامة مصنع في بحرة بجدة لإنتاج الطوب الأحمر وقرص آخر قيمته (٢٩) مليون ريال لإقامة مصنع في منطقة الخمرة بجدة لإنتاج أنابيب الفيبرجلاس المقواة.

وقد شملت قروض التوسعة لهذا القطاع قرصين قيمتهما (٢٢) مليون ريال لتوسعة مصنع في الرياض يقوم بإنتاج بلاط وألواح الجرانيت وقرصاً قيمته (١٢) مليون ريال لتوسعة مصنع في ينبع يقوم بإنتاج بودرة الجبس.

المشاريع التي دخلت طور الإنتاج خلال العام:

دخل مشروعان مرحلة الإنتاج التجاري خلال هذا العام في كل من الرياض وجدة أحدهما جديد والآخر مشروع توسعة لمصنع قائم. ويقوم هذان المشروعان بإنتاج الأدوات الصحية من الخزف وأنابيب الفيبرجلاس.



منها في هذه المشاريع إذ تمثل حصتهم حوالي ١٧٪ من عدد المشاريع المشتركة وحوالي ٢٠٪ من قيمة القروض المعتمدة لها و٤٣٪ من رأس مال تلك المشاريع.

المشاريع المشتركة المعتمدة خلال العام:

اعتمد الصندوق خلال العام المالي ١٤٢٢/١٤٢٣هـ (١٤) قرصاً لإقامة (٧) مشاريع صناعية مشتركة جديدة وتوسعة (٧) مشاريع مشتركة قائمة. وقد بلغت قيمة هذه القروض (٤١٢) مليون ريال، أي ما يمثل ٢٣٪ من اعتمادات الصندوق خلال العام. وقد توزعت قروض المشاريع الجديدة بواقع أربعة قروض لقطاع المنتجات الهندسية وثلاثة قروض لقطاع المنتجات الكيماوية.



تعتبر الإستثمارات الأجنبية آلية فعالة لنقل التقنية الحديثة والخبرات الإدارية العالية للمشاريع الناشئة حتى تصبح سندا للتنمية الصناعية في المملكة. وقد ساهمت المشاركة الأجنبية في جلب رؤوس أموال وفتح أسواق خارجية للمنتجات الوطنية، كما ساهمت في رفع الكفاءة الإنتاجية في القطاع الصناعي، حيث إن بعض هذه المشاريع المشتركة قد تبوأ موقع الريادة في الصناعة السعودية. وبفضل برامج التدريب الجيدة في هذه المشاريع ورغبة الشريك السعودي في المشاركة الفعالة فقد أصبح الكثير من المراكز القيادية في هذه المشاريع مشغولة بكوادر سعودية متميزة. وقد ساهم الصندوق مساهمة فعالة في نجاح هذه المشاريع من خلال تقديم القروض الميسرة لها بالإضافة إلى تقديم خدماته الإستشارية.

وقد ارتفع عدد المشاريع المشتركة التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه وحتى نهاية العام المالي ١٤٢٢/١٤٢٣هـ إلى (٥٢٢) مشروعاً أي ما يمثل ٢٩٪ من إجمالي عدد المشاريع المعتمدة. وقد ارتفعت قيمة القروض الممنوحة لهذه المشاريع المشتركة إلى (١٦,١٨١) مليون ريال أي ما يمثل ٣٨٪ من إجمالي قيمة قروض الصندوق. وتمثل مساهمة الشريك الأجنبي في هذه المشاريع ٣٤٪ من رأس مالها.

ويأتي قطاع المنتجات الكيماوية في مقدمة القطاعات الصناعية من حيث قيمة القروض الممنوحة للمشاريع المشتركة إذ بلغت حصته منها ٣٨٪، يليه قطاع المنتجات الهندسية الذي بلغت حصته حوالي ٢٩٪، وتتصدر الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة الدول التي يساهم المستثمرون

ومواقيت الدورات التدريبية بالداخل والخارج، حيث حصل (١٥) موظفاً منهم على دورات أساسية تخصصية.

أما في مجال التدريب على رأس العمل فقد قامت الإدارة بتدريب (٢٥) موظفاً جامعياً ممن تعينوا خلال العام المالي ١٤٢٢/١٤٢٣هـ إلى جانب تدريب (٣) من الموظفين السعوديين شاغلي الوظائف المساعدة والسكرتارية.

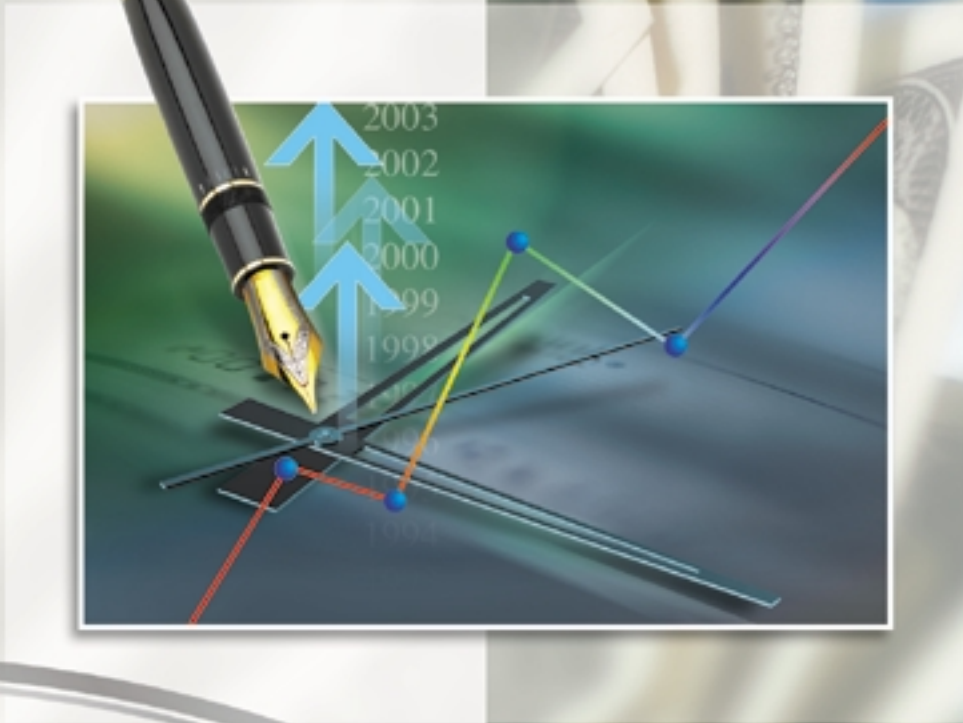
وقد دأب الصندوق على توظيف علاقاته القوية مع العديد من المؤسسات المالية المشابهة داخل وخارج المملكة لتنمية وتطوير قدرات موظفيه المهنيين السعوديين من خلال المشاركة الفاعلة في المؤتمرات التخصصية المهنية والندوات وحلقات النقاش العلمية التي تشارك فيها تلك الجهات بما يكفل تبادل المعارف المهنية والخبرات العلمية المتخصصة مما كان لها أثرها الفعال في الإرتقاء بقدرات الكوادر السعودية الذي انعكس إيجاباً على أداء الصندوق العام، وقد تمكن الصندوق من تنفيذ برامجه المقررة لتلبية متطلبات العمل بمختلف إدارات وأقسام الصندوق.

المدير العام
صالح بن عبدالله النعيم

تمكنت إدارة الصندوق، من خلال برامجها المدروسة، من استقطاب وتوظيف الكفاءات الوطنية المؤهلة في مختلف المهن والتخصصات ذات العلاقة بطبيعة العمل بالصندوق حيث ترتبط عمليات التوظيف ببرامج تطوير الكفاءات والتدرج الوظيفي التي تغطي مجالات التحليل المالي، مراجعة الحسابات، الحاسب الآلي، الدراسات الاقتصادية والإحصائية، التسويق، المحاسبة المستندية والعلوم المالية، الإدارة، الدراسات والاستشارات الفنية، تحليل المعلومات، الدراسات القانونية وغيرها.



وقد بلغ عدد البرامج التدريبية التي تم تنفيذها للموظفين السعوديين في الداخل والخارج خلال العام المالي ١٤٢٢/١٤٢٣هـ (٤٠٣) برنامجاً تدريبياً بما في ذلك الدورات الأساسية المتخصصة والدورات القصيرة وحلقات النقاش والمؤتمرات المهنية والدورات التدريبية الداخلية بالصندوق إذ تم تدريب (٢٤٥) موظفاً سعودياً بنسبة ٧٤٪ من موظفي الصندوق السعوديين الذي يقدر عددهم بـ (٣٢٩) موظفاً بما يتمشى مع متطلبات حاجة العمل



تطورات الأسواق العالمية للنفط، الوضع الأمني المتوتر بالإقليم وتداعيات الأزمة العراقية، بالإضافة إلى العوامل القطرية الخاصة. وبصورة إجمالية وتحت تأثير ارتفاع البترول منذ أغسطس لعام ٢٠٠٢م، فمن المتوقع أن يرتفع متوسط معدل النمو للإقليم إلى حوالي ٦,٦٪ لعام ٢٠٠٢م، مع توقع ارتفاعه أكثر لحوالي ٧,٤٪ خلال عام ٢٠٠٣م.



ومن جانب آخر فقد ارتفعت وتيرة التجارة العالمية بازدياد أكثر في الإنتاج العالمي متعافية من التراجع الحاد الذي شهدته في عام ٢٠٠١م حيث قدر نمو التجارة العالمية بحوالي ١,٢٪ في عام ٢٠٠٢م مع توقعات بارتفاع كبير لهذا المعدل ليصل إلى حدود ١,٦٪ في عام ٢٠٠٣م. ويقف خلف هذا الاتجاه التحسن الذي يشهده نمو واردات وصادرات الدول المتقدمة. وبالنسبة لأسعار السلع، فلقد شهدت أيضاً تحسناً من المستويات المتدنية لعام ٢٠٠١م، حيث ارتفعت أسعار النفط بحوالي ٥,٠٪ في عام ٢٠٠٢م، بينما شهدت السلع غير النفطية نمواً أكبر قدر بـ ٢,٤٪ خلال العام.

حركة وآفاق الإقتصاد العالمي ٢٠٠٢ م :

مع بداية عام ٢٠٠٢م، كانت هنالك تفاؤلات وتوقعات قوية للإنتعاش الإقتصادي العالمي، وصاحب ذلك ارتفاع كبير لنشاط التجارة العالمية والإنتاج الصناعي في العالم. إلا أن هذا الإتجاه اهتز بصورة كبيرة عقب الربع الأول من العام، وشملت التطورات السلبية المصاحبة لذلك: الضعف الواضح في الأسواق المالية العالمية (خصوصاً تراجع أسواق الأسهم بالدول الصناعية) وتناقص سعر الصرف للدولار الأمريكي وتردي ظروف التمويل الخارجي للإقتصادات الناشئة واستمرار المخاطر الأمنية في العديد من أقاليم العالم. وتحت هذه الظروف فإن النمو الإقتصادي العالمي، خصوصاً في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، أظهر ضعفاً أكبر بكثير مما كان متوقفاً. وبصورة إجمالية فمن المتوقع أن يكون معدل نمو الإنتاج العالمي في حدود ٨,٢٪ لعام ٢٠٠٢م، وأن يرتفع قليلاً إلى حوالي ٧,٣٪ لعام ٢٠٠٣م. إلا أن التوقعات للعام الحالي تلفها درجة هائلة من المخاطر وعدم التأكد وذلك جراء الأوضاع الأمنية السائدة وتداعياتها المحتملة.

وباستثناء بعض الإقتصادات الناشئة في إقليم آسيا، فلقد تباطأت وتيرة الإنتعاش الإقتصادي عبر جميع أقاليم العالم، حيث بقي نمو الطلب ضعيفاً خارج دول أمريكا الشمالية والمملكة المتحدة. وتبعاً لذلك فمن المتوقع أن يهبط معدل نمو الإنتاج لمجموعة الإقتصادات المتقدمة إلى حوالي ٧,١٪ في عام ٢٠٠٢م، مع توقع ارتفاعه قليلاً إلى حوالي ٥,٢٪ في عام ٢٠٠٣م. أما في مجموعة الدول النامية فلقد ارتفع معدل النمو إلى حوالي ٤,٢٪ لعام ٢٠٠٢م، مع توقعات بارتفاعه طفيفاً إلى ٥,٢٪ لعام ٢٠٠٣م. وفيما يخص مجموعة دول الشرق الأوسط، فهنالك عوامل عدة تؤثر على آفاق النمو بهذه الدول، ومن بين أبرز هذه العوامل: التباطؤ العام للإقتصاد العالمي،

جيداً نسبياً لإقتصاد المملكة خلال العام المنصرم. إذ يشير بيان وزارة المالية والإقتصاد الوطني المصاحب لإعلان الميزانية العامة للدولة إلى أنه من المتوقع أن يبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٠٢م (٦٩٤,٦) بليون ريال بالأسعار الجارية محققاً نمواً إيجابياً نسبته (٢,٢)%. وبالأسعار الثابتة فمن المتوقع أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً قدره (٠,٧٤)%. أما بالنسبة للقطاع الخاص فمن المتوقع أن يشهد نمواً حقيقياً نسبته (٤,٢)%. وبذلك حققت بقية القطاعات أداءً جيداً، حيث يقدر أن يصل النمو الحقيقي للصناعات التحويلية غير النفطية إلى (٧,٥)%. وفي قطاع الاتصالات والنقل والتخزين (١,٧)%. وفي قطاع الكهرباء والغاز والماء (٥,٤)%. وفي قطاع التشييد والبناء (٢)٪.

وبالنظر إلى مؤشر التضخم، فلا تزال معدلات التضخم المسجلة في المملكة من أقل المعدلات المسجلة عالمياً، إذ تشير التقديرات الخاصة بالأرقام القياسية لتكاليف المعيشة إلى انخفاض معدل التضخم في عام ٢٠٠٢م بنسبة (٤,٠)٪ عما كان عليه في عام ٢٠٠١م وفي هذا السياق فإن معامل إنكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع



وعلى صعيد تطورات الأسواق المالية العالمية ، فلقد اهتزت هذه الأسواق بصورة كبيرة خلال عام ٢٠٠٢م. حيث تراجعت أسواق الأسهم بالدول الصناعية بصورة حادة وذلك على خلفية تعثر الإنتعاش الإقتصادي والمشاكل المرتبطة بالحاسبة والمراجعة في عدد من الشركات الكبرى إضافة إلى هواجس المخاطر الأمنية على مستوى العديد من مناطق العالم. وعلى صعيد متواز فلقد شهدت أسواق الأسهم في العديد من الإقتصادات الناشئة عواصف وانخفاضات كبيرة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٢م. ومن جانب آخر فإن تكلفة وفرص التمويل الخارجي لمعظم الإقتصادات الناشئة ظلت عالية وصعبة. وفيما يخص أسواق أسعار الصرف للعملة العالمية الرئيسية ، فلقد شهدت إنخفاضاً كبيراً لسعر صرف الدولار الأمريكي إزاء اليورو والين الياباني .

الوضع الإقتصادي للمملكة خلال عام ٢٠٠٢م؛

بالرغم من تواصل الآثار السلبية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م والأوضاع الأمنية المتوترة بمنطقة الشرق الأوسط، فقد حقق الإقتصاد السعودي نتائج جيدة خلال عام ٢٠٠٢م، مستفيداً من أسواق النفط العالمية الجيدة نسبياً خلال العام بالإضافة إلى تنامي أنشطة القطاع الخاص المحلي. وقد كان للجهود المتميزة التي بذلتها المملكة بالتعاون مع منظمة أوبك دوراً كبيراً في تحقيق أسعار معقولة للنفط ومن ثم تحقيق معدلات نمو معقولة لكافة القطاعات، حيث لا زالت الإيرادات النفطية تشكل ما نسبته ٧٦٪ إلى ٨٠٪ من إجمالي الإيرادات الحكومية.

وعلى الرغم من عدم توفر تفاصيل كاملة عن الإحصاءات الإقتصادية إلا أن المعلومات المتوفرة تظهر بوضوح أداءً

وفيما يخص مؤشرات قروض المصارف التجارية للقطاع الخاص، فإننا نجد أن إجمالي الإئتمان الممنوح للأنشطة الإقتصادية قد ارتفع بنسبة (٣,١٢٪) خلال عام ٢٠٠٢م مقارنة بالعام السابق. وبالنظر للأداء في القطاعات الفرعية، فقد ارتفع التمويل المقدم لقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة (٣,١٨٪)، ولقطاع البناء والتشييد بنسبة (٣,٢٥٪)، ولقطاع التجارة بنسبة (٥٪)، ولقطاع النقل والمواصلات بنسبة (٧,٣٦٪) وذلك في عام ٢٠٠٢م مقارنة بالعام السابق. وفي جانب ذي صلة بنشاط القطاع الصناعي فقد بلغت إتمادات صندوق التنمية الصناعية السعودي خلال عام ٢٠٠٢م (١٨١٥) مليون ريال.

وبشكل عام، فقد واصل الإقتصاد السعودي خلال عام ٢٠٠٢م مسيرته ومحافظته على معدلات نمو جيدة رغم الظروف الإقليمية والعالمية الغير مواتية. وقد واصلت الدولة جهودها لتشجيع البرامج الإصلاحية الإقتصادية حيث تم خلال العام ٢٠٠٢م المصادقة على إستراتيجية الخصخصة، كما تم طرح (٣٠٪) من أسهم شركة الإتصالات للإكتتاب العام.

مؤشرات الأداء الصناعي المحلي؛

كما سبق ذكره، فقد شهد قطاع الصناعات التحويلية غير النفطية بالمملكة نمواً حقيقياً بلغ (٧,٥٪) خلال عام ٢٠٠٢م. ولإلقاء نظرة أكثر تفصيلاً فقد أظهرت بعض مؤشرات الأداء لهذا القطاع التي تم إستقصالها من بيانات حديثة من قاعدة المعلومات الصناعية بالصندوق مواصلة النمو الجيد في معظم القطاعات الصناعية بالمملكة. وتظهر الأشكال (٣,٥٤) ملامح واتجاهات الأداء حسب القطاعات الرئيسية خلال الفترة ١٩٩٩م-٢٠٠١م.

غير النفطية والذي يعتبر من المؤشرات المهمة لقياس التضخم على مستوى الإقتصاد ككل، قد شهد انخفاضاً نسبته (٢٢,٠٪) في عام ٢٠٠٢م.

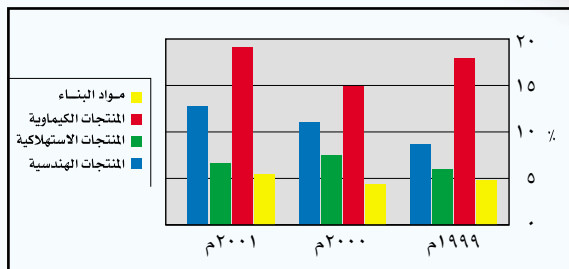
كما أن من أهم المؤشرات التي تدل على تحسن أداء الإقتصاد خلال العام المنصرم (٢٠٠٢م) هو الأداء الجيد للحساب الجاري لميزان المدفوعات والذي يقدر أن يحقق فائضاً يبلغ (١,٣٥) بليون ريال، وذلك نتيجة لزيادة أسعار وكميات الصادرات البترولية وغير البترولية. حيث من المتوقع أن تحقق الصادرات غير البترولية نمواً بمقدار (٢,١٪) لتبلغ (٣١) بليون ريال في عام ٢٠٠٢م. وتمثل هذه الصادرات ما نسبته (١,١٢٪) من إجمالي الصادرات السلعية. وعلى جانب آخر يتوقع نمو الصادرات غير البترولية بنسبة (٣٠٪) خلال عام ٢٠٠٢م.

وعلى صعيد التطورات المالية، فقد واصل القطاع النقدي نموه خلال عام ٢٠٠٢م حيث زاد عرض النقود بنسبة (٢,١٥٪) وارتفعت الودائع المصرفية بنسبة (٨,١٦٪)، ولقد عززت المصارف التجارية قاعدتها الرأسمالية وركزت على الأصول ذات العوائد العالية والمخاطر المتدنية، كما سجلت المصارف معدل ملاءة عالية نسبته (٢,٢١٪) مقارنة بنسبة (٨٪) للمعدل العالمي للجنة بازل، وارتفع إجمالي موجودات هذه المصارف بنسبة (٨٪)، وزادت أرباحها بنسبة (١,٧٪) خلال عام ٢٠٠٢م مقارنة بعام ٢٠٠١م. وفي جانب آخر واصلت سوق الأسهم المحلية أداءها الجيد للعام الثالث على التوالي وهو ما يعكس حال التفاؤل الإيجابي لمناخ الإستثمار المحلي. حيث ارتفع مؤشر أسعار الأسهم المحلية ليصل إلى (٢٥١٨) نقطة في عام ٢٠٠٢م مقارنة بـ (٢٤٣٠) نقطة في عام ٢٠٠١م، أي بمعدل نمو بلغ (٦,٣٪).

ومن المؤشرات التي اكتسبت أهمية متزايدة وخصوصاً في السنوات القليلة الماضية مؤشر معدل الصادرات الصناعية. حيث تولي خطط الدولة أهمية كبرى لتعزيز الصادرات غير النفطية وخصوصاً الصادرات الصناعية كهدف استراتيجي للإقتصاد الوطني لتخفيف الإعتدال على الصادرات النفطية. ويوضح الشكل (٤) نسبة الصادرات الصناعية لإجمالي المبيعات خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠١م. وبالنظر إلى هذه النسبة لعام ٢٠٠١م يلاحظ أن قطاع المنتجات الكيماوية يأتي في المرتبة الأولى بنسبة (١٩٪)، يليه قطاع المنتجات الهندسية بنسبة (١٢,٧٪)، فقطاع المنتجات الاستهلاكية بنسبة (٦,٦٪) وأخيراً قطاع مواد البناء بنسبة (٥,٤٪). وتظهر مؤشرات الأداء أن هناك ارتفاعاً في متوسط نسبة الصادرات لإجمالي المبيعات عام ٢٠٠٠م في قطاعي المنتجات الهندسية و المنتجات الاستهلاكية بلغ (٢٦٪) و (٢٥٪) على التوالي، في حين أن هناك انخفاضاً في قطاعي المنتجات الكيماوية ومواد البناء بلغ (١٧٪) و (٨٪) على التوالي. أما في عام ٢٠٠١م وفيما يخص مؤشر الصادرات الصناعية فقد أظهرت قطاعات المنتجات الهندسية ارتفاعاً بنسبة (١٥٪) والمنتجات الكيماوية بنسبة (٢٨٪) ومواد البناء بنسبة (٢٢٪) في حين شهد مؤشر الصادرات الصناعية انخفاضاً في قطاع المنتجات الإستهلاكية بنسبة (١٢٪).

الشكل (٤)

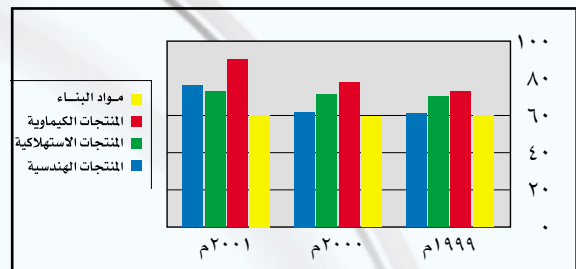
نسبة الصادرات لإجمالي المبيعات



فبالنسبة لمؤشرات الإنتاجية الصناعية، يوضح الشكل (٣) متوسط القيمة المضافة لكل عامل في القطاعات الرئيسية للأعوام ١٩٩٩م - ٢٠٠١م. حيث يلاحظ خلال العام المالي ٢٠٠١م أن قطاع المنتجات الكيماوية يأتي في المرتبة الأولى من حيث متوسط القيمة المضافة لكل عامل، يليه قطاع المنتجات الهندسية فقطاع المنتجات الاستهلاكية ثم قطاع مواد البناء (عدا الأسمت) كأقل متوسط للقيمة المضافة. أما من حيث اتجاهات الأداء لمؤشر متوسط القيمة المضافة لكل عامل خلال الأعوام ١٩٩٩م-٢٠٠١م، فيظهر الشكل (٣) أن هناك ارتفاعاً في متوسط القيمة المضافة لكل عامل للقطاعات الصناعية الرئيسية (عدا قطاع مواد البناء الذي لم يشهد تغيراً يذكر خلال هذه الفترة). ففي قطاع المنتجات الهندسية ارتفع متوسط القيمة المضافة لكل عامل في عام ٢٠٠٠م بنسبة ضئيلة (١٪) قبل ان يرتفع بنسبة (٢٣٪) في عام ٢٠٠١م. أما بالنسبة لقطاع المنتجات الاستهلاكية فقد ارتفع متوسط القيمة المضافة لكل عامل بنسبة (٢٪) في كل من عامي ٢٠٠٠م و ٢٠٠١م. كما أخذ قطاع المنتجات الكيماوية اتجاهًا تصاعدياً حيث ارتفع متوسط القيمة المضافة لكل عامل بنسبة (٧٪) خلال عام ٢٠٠٠م و(١٥٪) خلال عام ٢٠٠١م.

الشكل (٣)

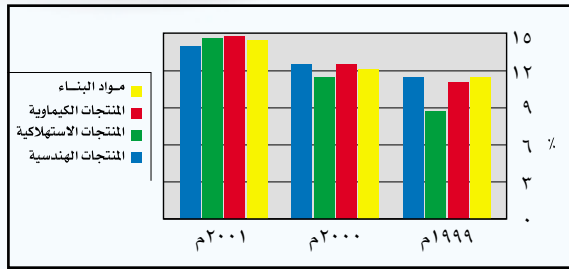
القيمة المضافة لكل عامل بالآلاف الريالات



بنسبة (٢٧٪) وفي قطاع مواد البناء بنسبة (٢٠٪) وفي قطاع المنتجات الكيماوية بنسبة (١٨٪) وأخيراً في قطاع المنتجات الهندسية بنسبة (١٢٪). ويشير هذا التطور في معدل توظيف العمالة السعودية في مختلف القطاعات الى إستمرار تعاون القطاع الخاص مع الدولة لزيادة توظيف السعوديين في القطاع الصناعي.

الشكل (٥)

نسبة العمالة السعودية لإجمالي العمالة



أما بالنسبة لمؤشر نسبة العمالة السعودية لإجمالي العمالة في الصناعة فيعتبر من المؤشرات ذات الأهمية المتزايدة على الصعيد الوطني. ويظهر الشكل (٥) نسبة العمالة السعودية لإجمالي العمالة في القطاعات الصناعية الرئيسية للأعوام ١٩٩٩-٢٠٠١م. وتظهر معدلات عام ٢٠٠١م أن قطاع المنتجات الكيماوية يتصدر كافة القطاعات بنسبة عمالة سعودية تبلغ (١٤,٨٪)، يليه قطاع المنتجات الاستهلاكية بنسبة عمالة سعودية تبلغ (١٤,٦٪) فقط قطاع مواد البناء بنسبة عمالة سعودية تبلغ (١٤,٥٪) وأخيراً قطاع المنتجات الهندسية بنسبة عمالة سعودية تبلغ (١٤٪). وبالرغم من أن نسب استخدام العمالة السعودية تعتبر متواضعة في حدود (١٤ - ١٥٪) كما يظهر الشكل (٥)، إلا أن نسب العمالة السعودية شهدت ارتفاعاً ملحوظاً ولا سيما في عام ٢٠٠١م، فقد ارتفعت نسبة العمالة السعودية في عام ٢٠٠١م في قطاع المنتجات الاستهلاكية





مقدمة:

ويعزى نجاح هذه الصناعة محلياً إلى مجموعة من العوامل منها:

- ١ - الاستثمار في التقنية الحديثة.
- ٢ - العلاقة التكاملية لصناعة الحديد والصلب مع الصناعات التحويلية.
- ٣ - نطاق العمليات واقتصاديات الإنتاج الواسع النطاق.
- ٤ - الطاقة التشغيلية المرتفعة لهذا النوع من الصناعات.

وقد ساهم الصندوق حتى الآن في تمويل ٤٢ مشروعاً تباشر نشاطها في القطاعين المذكورين بلغت اعتمادات قروضها الإجمالية ٩٨٨ مليون ريال.

قطاع أنابيب الضغط الفولاذية:

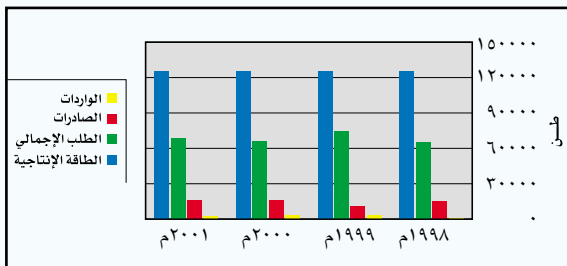
تطرقت هذه الدراسة لتصنيع جميع أنواع أنابيب الضغط الفولاذية (أنابيب الضغط المنخفض والمتوسط والمرتفع). يتأثر الطلب على أنابيب الضغط المنخفض بمستوى النشاط في صناعة قطاع البناء (التجارية والصناعية والسكنية)، وقد شهد الطلب على هذا النوع من الأنابيب

أجرى الصندوق خلال عام ١٤٢٢/١٤٢٣هـ دراسات صناعية مستفيضة لقطاعين رئيسيين في مجال صناعة الصلب بالمملكة بغرض الوقوف على الوضع الراهن لهذه الصناعة وتوقعات أدائها المستقبلي ومدى تأثيرها بالتوجهات الاقتصادية والسياسية العالمية وتحديد الدور المستقبلي للصندوق في دعم حركة التنمية لهذه الصناعة، وقد غطت الدراسات القطاعين التاليين:

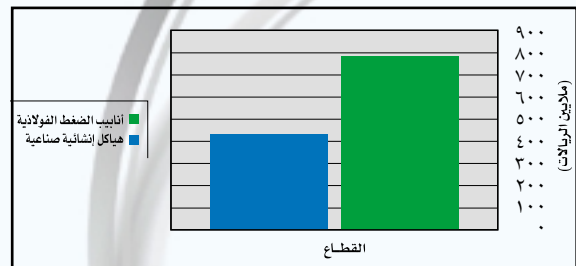
- ١ - صناعة أنابيب الضغط الفولاذية.
- ٢ - صناعة الهياكل الإنشائية الفولاذية الصناعية.

وقد حققت حركة التنمية لهذه الصناعة نجاحاً باهراً كان له أثره الملموس في دعم التنمية المتواصلة لصناعات البنية التحتية والقطاعات الصناعية والزراعية بالمملكة، وقد تحقق ذلك في وقت تواترت فيه التقارير عن توقف بعض مصانع الحديد والصلب العريقة في أنحاء متفرقة من العالم.

الشكل (٧) أنابيب الضغط المنخفض



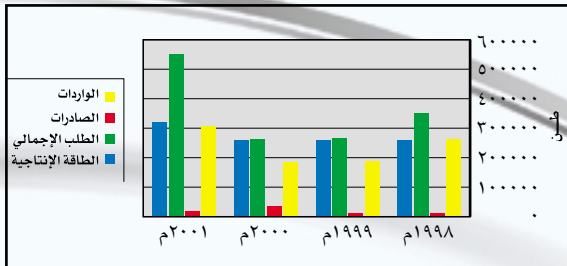
الشكل (٦) قروض الصندوق لصناعة الصلب حسب القطاع



ويتوقع زيادته خلال السنوات القادمة بمعدل نمو بسيط (قدره ١٪ سنوياً)، علماً بأنه يتوفر بالمملكة طاقة إنتاجية مركبة قدرها ٥٨,١٢٤ طنناً تكفي لمقابلة الطلب المحلي في المستقبل المنظور.

يؤدي قطاع أنابيب الضغط المرتفع دوراً مهماً في مساندة الصناعات بالمملكة لاسيما قطاع الغاز والبتروكيماويات، وتعتبر القدرة على الالتزام الدقيق بالمعايير الدولية المعمول بها إضافة إلى اللوائح التي تضعها شركات البتروكيماويات المحلية والدولية من أبرز معوقات النجاح للمصانع العاملة في هذا القطاع، ويتفرع من هذا القطاع قطاعان فرعيان هما سوق الاستبدال التي تتطوي على طلب سنوي ثابت وقطاع المشاريع الجديدة الذي ليس من السهل التنبؤ بحجم الطلب فيه.

الشكل (٩)
أنابيب الضغط العالي

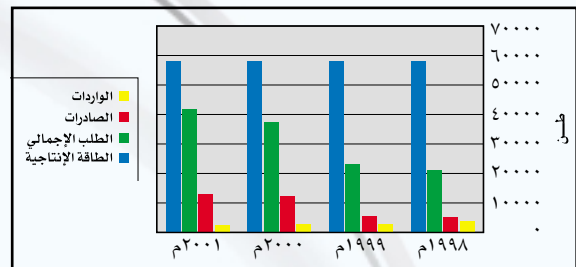


قدر الطلب بالمملكة خلال عام ٢٠٠١م بنحو ٥٥١,٠٠٠ طن في حين كانت الطاقة الإنتاجية المركبة في حدود ٣٢١,٧٩٢ طنناً، ويتوقع زيادة الطلب خلال السنوات القادمة في ضوء خطة المملكة الطويلة المدى لتطوير حقول الغاز الطبيعي والمضي قدماً في تطوير البنية التحتية

تراجعاً في السنوات الأخيرة إضافة إلى تأثره بالطلب على الأنابيب البلاستيكية التي تستخدم كبديل لهذا المنتج. ويتم تأمين احتياجات السوق من أنابيب الضغط المنخفض الفولاذية من قبل أربعة مصانع والعديد من الورش المحلية، وكان الطلب بالمملكة خلال عام ٢٠٠١م في حدود ٦٦,٢٣٤ طنناً، ويتوقع أن يرتفع بمعدل نمو سنوي مقداره ٤٪ على مدى الخمس سنوات القادمة وتعتبر الطاقات الإنتاجية المركبة البالغة ١٤٥,١٢٥ طنناً سنوياً كافية لسد الطلب المحلي المتوقع خلال المستقبل المنظور.

ويعد القطاع الزراعي المصدر الرئيسي للطلب على أنابيب الضغط المتوسط، وقد شهد الطلب في الماضي تذبذباً واضحاً بسبب التغيرات التي طرأت على سياسة الحكومة فيما يختص بإعانات المحاصيل وغيرها، حيث مرت فترات دون أن يسجل الطلب على هذه الأنابيب أي ارتفاع يذكر. بيد أن هذا القطاع شهد خلال عام (٢٠٠٠/٢٠٠١م) نمواً معقولاً بسبب التمويل المتاح لاستبدال أجهزة الري وحفر آبار المياه الجديدة وزيادة الإقبال على إمدادات المياه المستخدمة في الأغراض الصناعية والمنزلية. وكان الطلب بالمملكة قد بلغ خلال عام ٢٠٠١م نحو ٤٢,٠٠٠ طن،

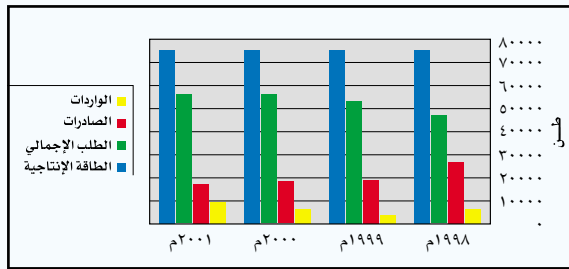
الشكل (٨)
أنابيب الضغط المتوسط



الطلب بالمملكة خلال عام ٢٠٠١م كان في حدود ١١٣,٨٠٠ طن مقارنة بالطاقة الإنتاجية المركبة التي بلغت نحو ٣٧٢,٨٠٠ طن.

يؤثر النمو في قطاعي الاتصالات وتوزيع الكهرباء في الطلب على أبراج توزيع الطاقة الكهربائية، وقد شهد هذا الطلب تباطؤاً متواصلاً في السنوات الأخيرة بسبب اكتمال نمو شبكات الكهرباء والاتصالات المحلية، ويذكر أن الطلب بالمملكة خلال عام ٢٠٠١م على هذا النوع من الأبراج كان في حدود ٥٦,٠٠٠ طن مقارنة بالطاقة الإنتاجية للمصانع المحلية والبالغة ٧٥,٠٠٠ طن. ويتوقع تحقيق نمو محدود بواقع ١٪ سنوياً بشكل أساسي نتيجة لتوسعات شبكات الكهرباء الحالية، علماً بأنه يتوقع نمو الطلب على الطاقة الكهربائية مستقبلاً بمعدل ٥,٥٪ سنوياً.

الشكل (١١)
أبراج نقل الطاقة الفولاذية



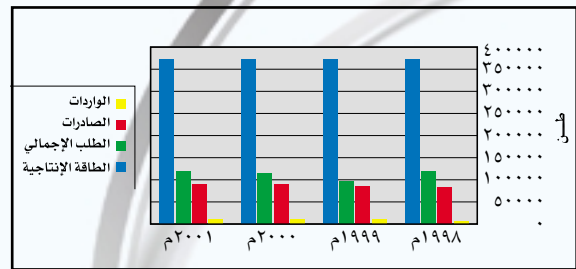
يؤدي تصنيع أوعية المعالجة الصناعية دوراً مهماً في دعم مسيرة التنمية لقطاع البتروكيماويات حيث يمدّه بأوعية التقطير والتكسير وغيرها من أوعية الضغط المرتفع. ويمتاز تطور المشاريع الجديدة في هذا القطاع بطابع دوري إلى حد ما تتراوح دورته ما بين ٥ إلى ٧ سنوات، كما أن

للمملكة عبر التوسع في توليد الكهرباء وإنتاج المياه المحلاة. ويوجد حالياً أربعة مصانع محلية تلبّي احتياجات هذا القطاع.

قطاع الهياكل الإنشائية الفولاذية الصناعية:

يضم هذا القطاع ثلاثة قطاعات فرعية هي الفولاذ الإنشائي وأبراج نقل الطاقة الكهربائية الفولاذية وأوعية المعالجة الصناعية، ويرجع منشأ الطلب على الفولاذ الإنشائي إلى النمو في النشاط العمراني السكني وإقامة وتطوير المشاريع البتروكيماوية والمشاريع المرتبطة بها. وقد شهدت مستويات الإنتاج خلال السنوات الأخيرة نمواً متزايداً نتيجة للنمو المتواصل لأسواق التصدير المستهدفة من قبل المصانع المحلية حيث توفر أسواق التصدير تلك أكبر الفرص لنمو هذا القطاع علماً بأنه ليس هناك واردات تذكر للهياكل الإنشائية الفولاذية بسبب تكاليف النقل. ويسيطر على هذا القطاع ورش صغيرة ذات إمكانيات فنية ومالية محدودة. ويعمل في هذا القطاع نحو ١٢٤ مصنعاً قائماً بيد أن القليل منها فقط يمتلك قدرات عالية من الخبرة والمعرفة الفنية التخصصية، ويذكر أن

الشكل (١٠)
الفولاذ الإنشائي

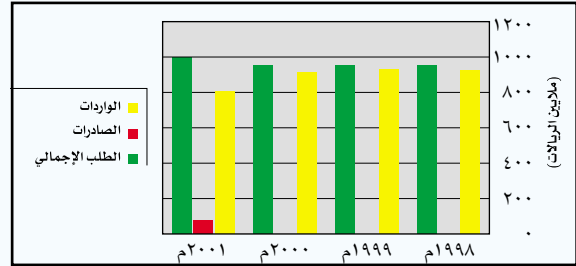




ويعتبر الوضع المالي لصناعة الصلب بالملكة مقبولاً بشكل عام حيث تباشر معظم قطاعات هذه الصناعة عملياتها بصورة مربحة، وقد شهدت جميع القطاعات خلال السنوات الأخيرة تراجعاً في حجم إيراداتها الأمر الذي أدى إلى تحقيقها هوامش ربحية منخفضة، ويعزى ذلك التراجع إلى زيادة المنافسة (المحلية والأجنبية) وما يترتب عليه من زيادة الضغط على الأسعار فضلاً عما عرفت به ربحية صناعة الصلب من تأثر شديد بتكلفة المواد الخام وحجم الإنتاج.

هناك سوق استبدال سنوية من المتوقع أن تشهد نمواً مستقبلياً قوياً بسبب مبادرات الغاز الجديدة وتوسعات شبكات الكهرباء (الشركة السعودية للكهرباء) وشبكات المياه (المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة). وتقدر الطاقة الإنتاجية المركبة لمصانع المملكة بنحو ١٢٨,٧٥٠ طناً، وكما هو الحال بالنسبة لقطاع أنابيب الضغط المرتفع فإن قدرة أي منتج على مطابقة المواصفات الدولية المفروضة من جهات الاستخدام النهائي يعد من العوامل المهمة لنجاحه.

الشكل (١٢)
أوعية المعالجة الصناعية



بيان رقم ١

بيان بعدد المشاريع الصناعية الجديدة الممولة من الصندوق حسب القطاعات

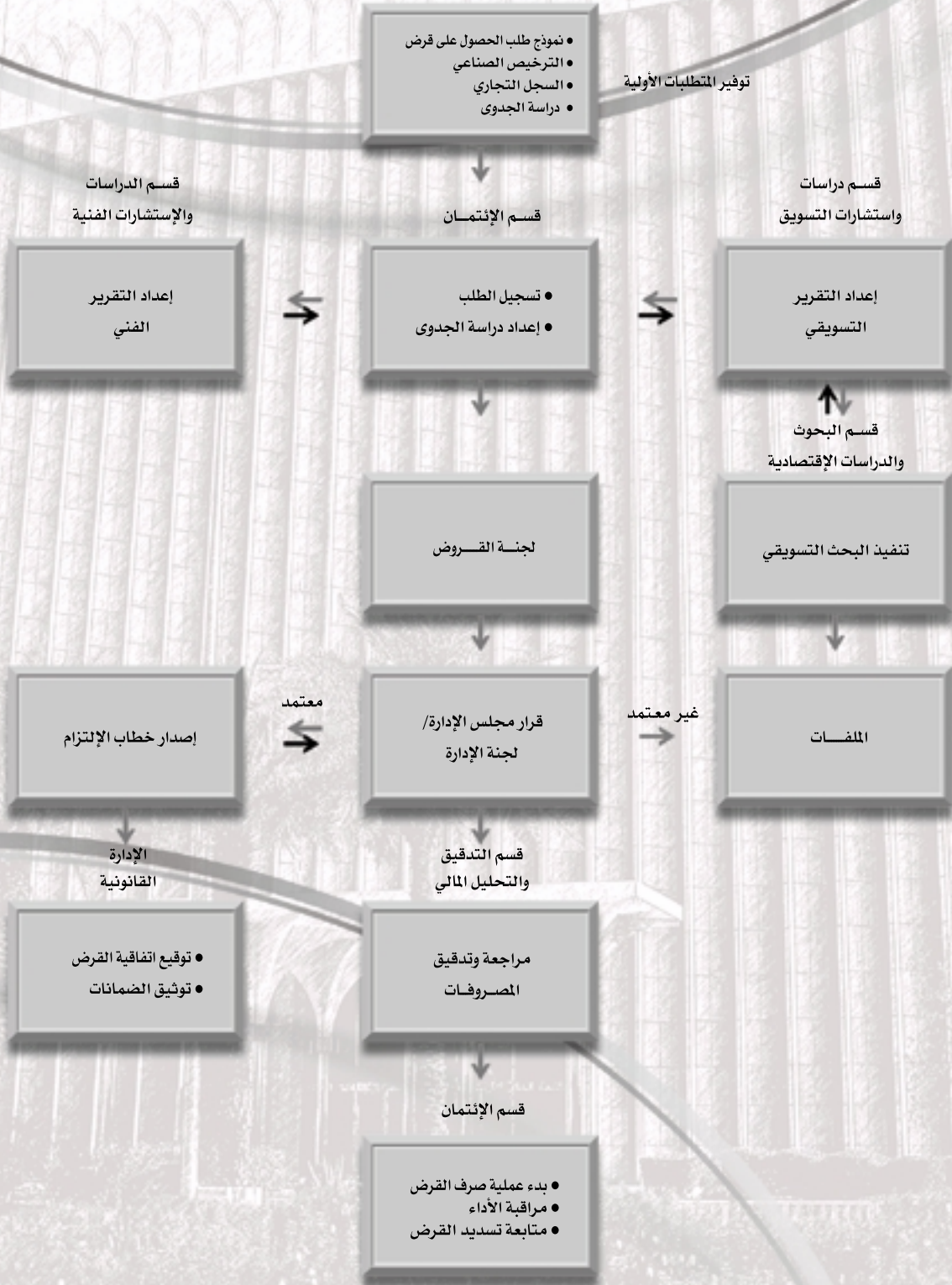
المجموع التراكمي	١٤٢٢/١٤٢٣ هـ	البيان
٥١٧	٧	المنتجات الاستهلاكية
٢٣٦	٣	المواد الغذائية
٣٩	١	المرطبات والمشروبات
٥٦	١	النسيج
٢٢	-	منتجات الجلود والمواد البديلة
١٠	-	المنتجات الخشبية
٤٥	١	الأثاث الخشبي
٧٣	١	منتجات الورق
٣٦	-	الطباعة
٤٣١	١٧	المنتجات الكيماوية
١٩٩	٩	الكيماويات
٢٣	١	منتجات النفط والغاز
١١	-	منتجات المطاط
١٩٨	٧	منتجات البلاستيك
٢٨٩	٢	مواد البناء
٨	-	المنتجات الخزفية
٤٩	١	منتجات الزجاج
٢٣٢	١	مواد البناء الأخرى
١٩	١	الأسمنت
٥٢٧	١٣	المنتجات الهندسية
٣٠٥	٧	المنتجات المعدنية
٧٨	١	الماكينات والآلات
٩٧	٤	المعدات الكهربائية
٤٧	١	معدات النقل
٣٥	-	المنتجات الأخرى
١٨١٨	٤٠	المجموع

بيان رقم ٢

بيان بقيمة القروض الصناعية المعتمدة من الصندوق حسب القطاعات (بملايين الريالات)

البيان	١٤٢٢/١٤٢٣ هـ	المجموع التراكمي
المنتجات الاستهلاكية	٨٣٨	٩,٠٤٧
المواد الغذائية	٤٤١	٤,٠٨١
المربطات والمشروبات	٦٦	٨١٩
النسيج	٥١	١,٧٣٤
منتجات الجلود والمواد البديلة	-	١٠٦
المنتجات الخشبية	١٢	١٣٧
الأثاث الخشبي	٣	٣١٨
منتجات الورق	٢٦٥	١,٦٣٧
الطباعة	-	٢١٥
المنتجات الكيماوية	٣٣٠	١٤,٢٠٦
الكيماويات	٢٤٢	١٠,٣٢٦
منتجات النفط والغاز	٨	١,١٨٧
منتجات المطاط	-	٦٩
منتجات البلاستيك	٨٠	٢,٦٢٤
مواد البناء	٢١٦	٤,٥٥٤
المنتجات الخزفية	٢١	٤٤٦
منتجات الزجاج	٧٢	١,٣٥٨
مواد البناء الأخرى	١٢٣	٢,٧٥٠
الأسمت	١١	٤,٩١٥
المنتجات الهندسية	٤٠٨	٨,٩١٦
المنتجات المعدنية	٣٦٠	٥,٩٣٢
الماكينات والآلات	٤	٧٤٦
المعدات الكهربائية	٣٨	١,٤١٧
معدات النقل	٦	٨٢١
المنتجات الأخرى	١٢	٤٣٧
المجموع	١,٨١٥	٤٢,٠٧٥

مخطط توضح عملية دراسة وتقييم المشاريع المتقدمة للإقراض



ملاحظات:

- ١ - يعتمد طول فترة التقييم على مدى تجاوب مقدم الطلب وسرعة تقديمه للمعلومات المطلوبة.
- ٢ - يتم تنفيذ المراحل السابقة لمشاريع التوسعة أيضاً مع إختصار في بعضها.

صندوق التنمية الصناعية السعودي

ص.ب ٤١٤٣ - الرياض ١١١٤٩

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٤٧٧٤٠٠٢ (٠٠٩٦٦-١)

فاكس: ٤٧٩٠١٦٥ (٠٠٩٦٦-١)

البريد الإلكتروني: sidf@sidf.gov.sa

صندوق التنمية الصناعية السعودي

التقرير السنوي ١٤٢٢/١٤٢٣ هـ

رقم الإيداع: ١٦/٣٤١٨

ردمء: ١٣١٩-٥٥٢٢

